خلال زيارته لمبنى المحكمة الجزائية بالرياض

العيبان: مشروع خادم الحرمين نقلة نوعية في تاريخ القضاء

حقوق - خاص

عبر معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان عن بالغ شكره وتقديره لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد، يحفظهم الله، لاهتمامهم بمرفق القضاء وحرصهم على أن تواكب الإجراءات العدلية المعايير العالمية، كما قدم شكره للأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، ولصاحب المعالي وزير العدل، وفضيلة رئيس المحكمة والقضاة والعاملين في المحكمة، والقائمين على الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض التي تولت تصميم مشروع تطوير المحكمة الجزائية بالرياض والإشراف على تنفيذه.

وأكد معاليه على ضرورة الاستفادة من هذه الإمكانات المتطورة والنقلة النوعية في مرفق القضاء بما يخدم المواطن والمقيم، وأثنى على التطورات الإيجابية التي راعت حاجة المرأة بصورة أوسع ومشاركتها بما يخدم قضاياها ويسهل حصولها على حقوقها دون عناء، وبما يحقق سرعة تنفيذ الأحكام القضائية واجبة التنفيذ، مشيدًا بالمنجزات التي تتحقق تباعًا في مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء.

واستمع رئيس هيئة حقوق الإنسان ومرافقوه إلى شرح مفصل عن مبنى المحكمة من المهندس خالد بن عبدالله الهزاني مدير إدارة المشاريع المعمارية في الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الذي بين أن المشروع أقيم على أرض مساحتها ٤٦,٣٣٠ متر مربع، ويشتمل المبنى على مبنى المحكمة الرئيس في الجهة الشمالية من الموقع بـ١٢ طابقًا، منها ١٠ طوابق فوق الأرض بمساحة مبان قدرها ٣٧,٣٠٦ متر مربع تتضمن ٥ مجالس قضائية رئيسة و٥٦ مجلس قضائي ومكاتب إدارية ومكتبة وغرف للاجتماعات والخدمات المساندة، بالإضافة إلى طابقين تحت الأرض بمساحة ٢٢,٦٧٥ متر مربع لخدمات المحكمة، ومواقف سيارات تتسع لـ٢٦٠ سيارة. كما يشتمل المشروع على مبنى لمواقف السيارات في الجهة الجنوبية من الموقع يتكون من ٥ طوابق بمساحة مبان ٤٤,٦٦٠ متر مربع، يتسع لـ٨٧٠ موقف سيارة، وعلى توسعة مسجد المحكمة العامة ليستوعب زيادة أعداد المصلين المتوقعة بعد إنشاء المحكمة الجزائية لتكون المساحة الكلية للمسجد بعد توسعته ٣١٠٠ متر مربع تتسع لألفي مصل. ويشتمل المشروع أيضًا على تحسين الطرق المحيطة بالمحكمة، وإنشاء ساحة عامة تحيط بالمبنى متصلة بساحة المحكمة العامة لتشكلان ساحة رئيسة وسط المدينة تبلغ مساحتها حوالي ٦٠,٠٠٠ متر مربع.

واخذ تصميم المبنى بعين الاعتبار الفصل بين حركة دخول المتهمين الموقوفين، وحركة دخول القضاة والموظفين، وحركة دخول المراجعين بعضها عن بعض، كما يتم استقبال الموقوفين في أماكن مخصصة لانتظارهم لحين موعد الجلسة القضائية ونقلهم من خلال مصاعد مخصصة إلى المجالس القضائية وذلك حماية لخصوصيتهم وحفظًا لكرامتهم.

تم تخصيص مصاعد للقضاة والموظفين تتصل بشكل مباشر بالوحدات القضائية، ومصاعد أخرى للمراجعين، وتخصيص غرفة للاستماع لشهادة الشهود من الأطفال أو من يُخشى على سلامتهم من الاعتداء بسبب الشهادة من خلال نقل الشهادة عبر دائرة تلفزيونية لقاعة المجلس القضائي.

كما استُحدث قسم خاص باستقبال قضايا النساء يعمل به نساء متخصصات، كما تم مراعاة متطلبات ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة بحيث يمكنهم استخدام كافة مرافق المشروع ابتداء من مواقف السيارات والساحة الخارجية حتى الدخول للمحكمة والوصول للمجالس القضائية بكل سهولة ويسر.